الأنباء
الثلاثاء 5 يناير 2016

لتسهيل معرفة الموجود أو المغادر للبلاد
عسكر: ربط شبكة الجهاز المركزي للبدون مع المنافذ

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة قال في مقدمته انه عند مراجعة الاخوة من فئة البدون للجهاز المركزي المعني بشؤونهم لتسلم البطاقات الأمنية لأولادهم وأمهاتهم وزوجاتهم وأشقائهم، كل وفق مراجعته، يفاجأون بأن الجهاز المركزي قد منع تسليم أي شخص، مهما كانت صلة قرابته، البطاقة التعريفية لـ «البدون» مطالبين بحضور صاحب البطاقة شخصيا لتسلمها.

حتى لو كان الشخص الذي يريد تسلمه البطاقة هو قريب من الدرجة الأولي، فهو إما أب أو أم أو شقيق، وبالتالي اجبار كبار السن والأمهات والمعاقين وكل فرد في العائلة على الحضور شخصيا للتسلم.

وفي ذلك مشقة على الأسرة كاملة، ويتسبب الأمر في ازدحام شديد عند شباك التسلم، مما يزيد من معاناة «البدون» ويمكن للجهاز المركزي معرفة هل الشخص صاحب المعاملة موجود في الكويت أو مغادر، من خلال ربط شبكة المعلومات مع الأجهزة الحكومية المعنية، لتسهيل معرفة من هو موجود في البلاد أو مغادر. وطالب عسكر في اقتراحه بالآتي:

1 ـ ربط شبكة المعلومات بالجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون مع شبكة معلومات المنافذ البرية والجوية والبحرية لتسهيل معرفة من هو موجود في البلاد أو مغادر.

2 ـ أخذ تعهد على الشخص المستلم للبطاقات الأمنية بأنه سيكون مسؤولا من الناحية القانونية عن أفراد أسرته الذين تسلم بطاقاتهم الأمنية، للتخفيف من معاناة فئة البدون خاصة النساء وكبار السن والمرضى والأطفال.

عسكر العنزي

الجيران: ما المؤسسات الحكومية التي تمت إفادتها بالمعلومات الإحصائية؟

وجه النائب د.عبدالرحمن الجيران سؤالا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح جاء فيه: ورد في الأطلس الإحصائي الاجتماعي الاقتصادي للكويت تحت عنوان «رؤية ورسالة الإدارة المركزية للإحصاء» رسالة الإدارة: توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة في وقتها المناسب لجميع المستفيدين بهدف التنمية والتخطيط ومتخذي القرار بالشراكة مع جميع الأطراف ذات الصلة، وذلك من خلال استخدام نظم عالمية متطورة وبناء قوة عمل محترفة.

وبناء على ما تقدم، أرجو تزويدي بما يلي:

1 ـ ما المؤسسات الحكومية التي تمت إفادتها بالمعلومات الإحصائية؟

2 ـ هل استفادت منها هذه الجهات، أرجو إفادتي بالتفاصيل، واذا لم تستفد منها هذه الجهات فما الآليات البديلة لكم في هذه الحال لتحقيق الشراكة والأهداف الاستراتيجية؟

3 ـ أين تقف الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة التخطيط اليوم من الغايات التشغيلية المقترحة والواردة ضمن الأطلس الإحصائي الاقتصادي للكويت كما هي موضحة في الصفحة 13 من الأطلس؟

أرجو افادتي بالتفاصيل لكل مؤسسات الدولة بما فيها الوزارات والهيئات والإدارات والدواوين.

د.عبدالرحمن الجيران

عبدالله يطلب كشفاً بعدد المنح الطلابية الداخلية والخارجية

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه: بشأن المنح الدراسية الخارجية التي قدمت لأبنائنا الطلبة سواء الدارسون داخل الكويت أو الموفدون للخارج، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: كشف يبين عدد المنح الدراسية الخارجية لأبنائنا الطلبة الكويتيين من مختلف دول العالم وداخل الكويت، مع بيان التخصصات العلمية واسم الجامعة والكلية والمعهد الموفد إليه الطلبة في الكويت أو في الخارج خلال السنوات الخمس الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال، وكشف بعدد أبنائنا الطلبة الموفدين بمنح دراسية خارجية داخل الكويت أو خارجها من الذين حصلوا على شهادات دبلوم أو جامعية بمختلف التخصصات العلمية خلال السنوات الخمس الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال.

د.خليل عبدالله

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/١/٢٧م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٤/٣٠٨ بيوع/٢.

المرفوعة من: خالد سليمان ناصر العريفان.

ضد: أماني مبارك الحمد العيار.

أولاً: أوصاف العقار:

- يقع العقار بمنطقة حولي قسيمة رقم ٢٣ من المخطط رقم م/٢٩٨٢ قطعة رقم ١٥٧ ومساحته ١٠٩٥ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم ٢٠١٢/١٠٨٠٩.
- العقار عبارة عن بناية قديمة مكونة من معلق به ٣ ملاحق وعدد أدوار متتالية كل دور منها يتكون من عدد ٥ شقق.
- العقار يقع على زاوية ويطل على شارعين.
- التكسية الخارجية للعقار جيري اللون أبيض.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره (١٦٥٠٠٠٠ د.ك) ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

دشتي يطالب بإرجاء مناقشة إلغاء بعض الدعوم لحين الاستماع الى الاقتراحات النيابية

د.عبدالحميد دشتي

طالب النائب د.عبدالحميد دشتي الحكومة بإرجاء مناقشة إلغاء بعض الدعوم ورفع أسعار البنزين من قبل مجلس الوزراء، وذلك لحين عودة سمو رئيس مجلس الوزراء. وقال النائب دشتي في تصريح صحافي ان من الواجب قبل اتخاذ قرار أو البت في إلغاء بعض الدعوم الاستماع الى المقترحات النيابية المقدمة في هذا الشأن ومناقشتها في اجتماع خاص بقاعة مكتب المجلس وتبادل الآراء حول سبل مواجهة العجز في الموازنة العامة وتنويع مصادر الدخل واختيار البدائل المناسبة التي من شأنها ان توفر المليارات للدولة دون المساس بمعيشة المواطنين، حيث ذلك دون شك ممكنا وبشكل كبير ولدينا الكثير من الاقتراحات ومما يمكن يقال في هذا الشأن والقابل للتنفيذ بشكل واقعي وسريع لتفادي أي أمر يمس المواطن ويؤثر بالسلب على معيشته.

ورأى النائب دشتي ان الانفراد الحكومي بالقرار وإقرار أي زيادات دون التنسيق مع مجلس الأمة وان كان ذلك حق دستوري للحكومة إلا انه يشكل انقلابا على المادة 50 من الدستور التي توجه السلطات بالتعاون فيما بينها، ومن هذا المنطلق تأتي مناشدتنا حتى لا يكون ذلك سببا لردود أفعال نيابية اضطرارية لمواجهة حالة الانفراد الحكومي ان تمت. واختتم النائب دشتي حديثه، مشيرا الى كم التلويح بالاستجوابات والمستهدف فيها نائب رئيس الوزراء وزير المالية والنفط والذي سيكون رأس الحربة في كل ما يطرح في اجتماع مجلس الوزراء، حيث نطالبه حرصا على الصالح العام بضرورة إرجاء هذا الأمر كما سبق ان ذكرت لحين عودة سمو رئيس مجلس الوزراء ولحين الاستماع الى الاقتراحات النيابية في هذا الصدد.

..ويحذّر هيئة الاستثمار من المماطلة في تنفيذ قانون استقدام العمالة المنزلية

حذّر النائب د.عبدالحميد دشتي، العضو المنتدب لهيئة الاستثمار من استمرار المماطلة في تعطيل تنفيذ قانون انشاء شركة استقدام العمالة المنزلية وكأنه يصر على الوقوف ضد مصالح العباد وبما يوفر على المواطنين ويعينهم في أمر جوهري من أمورهم الحياتية لاستقدام خدم منازلهم بأسعار تنافسية بعد ان أثقلت كواهلهم أعباء الحياة من كل صوب.

وخاطب دشتي العضو المنتدب بقوله: «مآخذنا عليك ما تشيلها البعارين ولجان التحقيق في أدائك وما شاب المكاتب والمحافظ والشركات التي هي تحت إدارة هيئتكم عديدة ومستمرة في تحقيقاتها وسترفع تقاريرها للمجلس قريبا جدا ونحن في انتظار ذلك اليوم ولكنك لا تعلم بأن صبرنا والمواطنين على تعمد مماطلتك قد نفد لتجاوز حدود المعقول وبشكل مقصود بعد ان وافتك كل الجهات الحكومية والأهلية بما يتوجب عليها وفقا للقانون ولبت جميع متطلباتك على الفور». وأضاف دشتي ان الهيئة مازالت تتباطأ في إجراءات تأسيس الشركة.

المعيوف للصانع: هل سمحت لمحامٍ لبناني بالترافع في قضية العبدلي؟

عبدالله المعيوف

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قال في مقدمته: نظم القانون مهنة المحاماة والترافع أمام المحاكم الكويتية واشترطت المادة 2 من قانون تنظيم مهنة المحاماة ان يكون كويتي الجنسية وقد نمى الى علمي بأنه تم منح محامي لبناني الجنسية موافقة من وزير العدل للترافع أمام محاكم الكويت في القضية المعروفة بخلية العبدلي مطالبا بتزويده بالآتي:

1ـ هل قمت بإعطاء موافقة لمحام لبناني الجنسية بالترافع أمام المحاكم الكويتية في قضية خلية العبدلي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من كتاب الطلب وكتاب الموافقة وتأشيرة الدخول.

2ـ هل المحامي المذكور جاء عن طريق طلب أحد مكاتب المحاماة وتفويضه بالترافع في القضية المذكورة ومن صاحب هذا المكتب؟

3ـ ما السند القانوني لإعطاء هذه الموافقة؟

4ـ هل قضايا أمن الدولة يسمح فيها لمحام أجنبي بالترافع أمام المحاكم الكويتية؟ هل يحق لمحام أجنبي ان يطلع على ملف التحقيقات وأدلة الاتهام لخلية العبدلي؟

5ـ يرجى تزويدي بجميع الأوراق والمستندات التي تدعم الإجابة.

بقلم: احمد باقر

لهذه الأسباب يرفض الشعب الكويتي زيادة الرسوم ورفع الدعومات

اثار موضوع زيادة الرسوم على الخدمات وتقليل الدعم عن بعض المواد ردة فعل شديدة ولكن كانت متوقعة وذلك نظرا لان الرسوم توقفت عند الحد الذي كانت عليه في 1994/12/31 بالقانون 1995/79 الذي اقره مجلس الامة خوفا من زيادة الرسوم التي طرحتها الحكومة عليه آنذاك، خاصة بعد ان أستطاعت الحكومة تمرير قانون يعدل قانون المديونيات لصالح بعض المدينين، اما المواد المدعومة فقد زادت في نوعها وكمياتها منذ الستينيات وحتى شهور قليلة وكان آخرها دعم مواد البناء بمبلغ ثلاثين الف دينار. ولم نستغرب ردة الفعل هذه ايضا لان الحكومة فشلت في تسويق خططها لتشكيل قناعة شعبية بهذا الشأن بل وعلى العكس شاهد الشعب الكويتي كثيرا من مظاهر الخلل في الإنفاق والمناقصات وقضايا الفساد، والأهم من ذلك فشل المجلس والحكومة في تنفيذ الخطة الخمسية التي صدرت بقانون واستمر الاعتماد على مصدر واحد للدخل (بعد الله تعالى) واستمر الخلل في سوق العمل وفي التركيبة السكانية.

وفي هذه الظروف جاءت الآن الريح العاصف فإنخفض سعر النفط ليكشف كل هذه الأخطاء والاختلالات وليضع الحكومة والمجلس والجماعات السياسية التي مالأتهما والشعبويين امام الحصاد السيئ وقد جاءت او على الأصح ذهبت سكرة النفط.

الأخطاء والاختلالات كثيرة وأحمد الله أنني كنت اكثر الأعضاء تحذيرا منها، فالكوادر والباكيجات أفسدت سوق العمل وسببت هجرة الكويتيين من القطاع الخاص الى القطاع العام على عكس اهم أهداف الخطة الخمسية ونمت ميزانية المصروفات نموا هائلا في السنوات القليلة الماضية، فالمصروفات على سبيل المثال كانت في ميزانية عام 2000 تبلغ 4 مليارات وفي عام 2005 بلغت 6 مليارات وقفزت في عام 2009 لتبلغ 18 مليارا وهي آلان حوالي 20 مليارا، اضافة الى ذلك أدت الكوادر غير العادلة إلى تبرم وسخط كل العاملين الذين لم يحصلوا على الميزات الكادرية الباذخة فاستمرت مطالباتهم بالزيادات ورفضوا تحميلهم اي اعباء مالية لأنهم ببساطة لم يحصلوا مثل غيرهم على كوادر وزيادات، وحتى البديل السوبر الاستراتيجي وقف عاجزا عن تقديم حل ناجح لمشكلة الكوادر دون مساوئ تساويها ضررا، بالإضافة الى ذلك أدت الكوادر الى تضخم وغلاء عانى منه المتقاعدون وجميع من لم يحصل على الزيادات والكوادر.

واما الإنفاق الجاري الذي نما وتكبر وطغى حتى اصبح يشكل اكثر من 80٪ من الميزانية بطلبات مجلسية وموافقة حكومية وتنوع في اشكاله حتى حقق كل مجلس طفرة جينية في التفنن في مواده فظهرت العديد من الهيئات المستقلة والملحقة ذات الرواتب الفلكية وقررت مكافآت نهايات الخدمة رغم أنف التأمينات الاجتماعية، واصبحت الدولة تدفع نفقات علاج المتقاعدين في القطاع الخاص والمتمارضين في الخارج وفوائد القروض الربوية في البنوك ومدعي الاعاقة باعدادهم الهائلة التي يتناقلها الشعب في الدواوين.

ومنذ مجلس 2006 لم تفلح الحكومة ولم يفلح المجلس في إصدار قانون وحيد يحصل او يرتب للدولة ايرادا واحدا! وحتى قانون الزكاة ومساهمة الشركات في ميزانية الدولة الذي قدمه الأعضاء في مجلس 2006 اصرت الحكومة على تخفيضه الى نسبة 1٪ وفي الوقت نفسه خفضت الحكومة نسبة مساهمة الشركات في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي من 2,5٪ الى 1٪ لكي تعوض الشركات! وتأتي الحكومة لتقول للشعب الان: ادفع، فهل يعقل هذا؟ وهل يدفع الصغار قبل الكبار في اي بلد متقدم من الدول التي يتشدق بتقدمها كبار الملاك والرأسماليين عندنا؟ اما المناقصات فحدث ولا حرج فالأرقام فلكية والشعب يقارن بمثيلاتها في الدول الاخرى والدورة المستندية قاتلة ومدد الإنجاز طويلة وتتآكل نتائجها بفعل الزيادة السكانية التي تفوقها في نمو سرعة الطلب على خدماتها ولا يستفيد من مبالغ مناقصاتها الهائلة إلا قلة من الشعب الكويتي لان الشركات التي تقوم على تنفيذها شركات عائلية خاصة وبوكالات اجنبية وهي غير مدرجة في سوق الأوراق المالية لذلك لا تستفيد منها كل القطاعات الاقتصادية والمتداولون.

وقبل ان نأتي على نهاية سرد الأحداث والسياسات المالية والاقتصادية المختلة والمؤسفة لابد ان نعرج على بعض صور الفساد التي عمقت شعور الكثيرين بعدم جدوى او جدية الإصلاح واحالت كل نداءات مساهمة الشعب الى صورة هلامية ينقصها كثير من المصداقية مثل موضوع الإيداعات والتحويلات والديزل وتوزيع الحيازات الزراعية وغير ذلك من الصور التي اثارت جموع الناس وحالت دون تحقق رغبة شعبية جادة في التضحية ولو بجزء قليل من الدخل او الرفاهية.

كل التحذيرات السابقة ذهبت هباء ولم تفلح في كبح جماح المستنزفين من الجماعات السياسية والشعبويين والحكومة التي زايدت عليهم فقد ذكر بلير في تقريره ان أمامكم قنبلة ديموغرافية ستنفجر بعد ثماني سنوات، والبنك الدولي قال ستصلون الى العجز في خمس سنوات، وماكنزي أكد ان الوضع الاقتصادي الحالي غير قابل للاستمرار، اما جاسم السعدون فقد بح صوت تقريره «الشال» ولم يغير قناعتهم، وسالم عبدالعزيز الصباح آثر الاستقالة على المشاركة في وضع سيئ يخالف قناعاته المالية والاقتصادية، ولم تكن اللجنة الاستشارية الاقتصادية أفضل حالا لانه بعد تشكيلها بأيام اقرت الحكومة الكوادر النفطية وكادت اللجنة ان تقدم استقالتها الا انها عدلت عنها واشارت في تقريرها الى الأخطاء السابقة وتوقعت ان العجز سيبدأ في عام 2021 بناء على معدل الزيادات السنوية في المصروفات وبناء على سعر برميل للنفط يعادل 100 دولار.

وعندما عصفت ريح انخفاض أسعار النفط أفاق بعض الغافلين وانتبه الى ان الاعتماد على مصدر وحيد وناضب هو امر غير سليم ولكن لان غفلة البعض داء يشبه الحمى بمعنى انه يروح ويجيء، فإنه طفق يبحث عن حلول وقتية في انتظار ارتفاع أسعار النفط من جديد لكي تذهب حمى العجز ولا يوجد لدى الغافلين اسهل من حل السحب من احتياطي الأجيال المقبلة الذي تجمع بفضل الله من وفورات السنوات السابقة او حل آخر وهو الاقتراض لكي تصبح الكويت دولة مدينة والله وحده يعلم متى سنخرج من نفق الاقتراض.

وقد فات الغافلين ان العجز قادم لا محالة حتى وان ارتفع سعر النفط إذا استمرت الزيادة في المصروفات دون وجود مصادر اخرى للدخل، كما فاتهم ان هذه الزيادة هي امر حتمي في المستقبل نظرا لزيادة عدد الكويتيين حيث من المنتظر ان يبلغ تعدادنا عام 2030 حوالي مليونين ونصف المليون مما يعني مضاعفة حاجتنا من المدارس والجامعات والمستشفيات والإسكان والأهم الوظائف. ومن هنا تبرز الحاجة الى إصلاح اقتصادي حقيقي وليس مجرد رسوم!!

لكل هذه الأسباب ستجد الحكومة صعوبة بالغة وممانعة كبيرة ورفضا شعبيا قاطعا إذا همت برفع الدعم او تقليله عن المواد المدعومة ناهيك عن فرض الرسوم على الخدمات التي أوقفت بقانون منذ عشرين عاما.

ولكل هذه الأسباب ايضا على الحكومة والمجلس تقديم خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي يكون عمادها هو المصداقية والقدوة الحسنة ومحاربة الهدر والفساد ومساهمة الكبار قبل الصغار في توزيع الاعباء وفقا للقدرة وتحرير الاراضي للشباب ويكون ذلك كله وفق مراحل واضحة تشرح فيها الخطوات المنشودة بأسماء القطاعات والأرقام المستهدفة على الملأ وهذا سيكون موضوعنا القادم ان شاء الله.

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة - ش.م.ك.ع (عامة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية المزمع انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً من يوم الأحد الموافق2016/01/10 في مقر شركة المجموعة التعليمية القابضة الكائن في الشرق - شارع احمد الجابر - مقابل مخفر شرق - مبنى مجموعة الاوراق المالية - الدور الثاني .

وذلك ليتم النظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال وأهمها :

- المصادقة على الميزانية العمومية وبيانات الشركة المالية الختامية للسنة المالية المنتهية في 2015/08/31
- اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة عند تاريخ انعقاد الجمعية بنسبة 12% بواقع 12 فلس لكل سهم
- انتخاب أعضاء مجلس الادارة للسنوات الثلاثة القادمة

لاستلام دعوة حضور الجمعية العمومية واستمارة التوكيل الخاصة بالحضور يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - الدور الخامس مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية أو جواز السفر للأفراد.
- كتاب تفويض بالنسبة للشركات والمؤسسات.

وذلك خلال ساعات العمل الرسمية للشركة الكويتية للمقاصة.

للاستفسار يمكن الاتصال على الأرقام التالية:

هاتف 1841111- مباشر:22464585

edu
المجموعة التعليمية القابضة
Educational Holding Group